

على الخلاف

انتخابات 2018 «الاستثنائية»:

تحالفات انفرادية... على طريق التمدد

أربعة أشهر تقريباً تفصل العراق عن أبرز استحقاق سياسي منذ الاحتلال الأميركي لهذا البلد (نيسان 2003). استحقاق يبدو المعنيون بإدارة الملف العراقي - إقليمياً ودولياً - متمسكين بإجرانه في موعده، بهدف تبيين اتجاهات الشارع، ومن ثم بلورة رؤية لإدارة المرحلة المقبلة، تتلاءم والنتائج المرتقبة. يحلو للبعض توصيف هذه الدورة بأنها استكمال لمرحلة الصراع مع «داعش»، مبرر ذلك التوصيف ثلاث حقائق: بروز «الحشد الشعبي» الذي تحول من تجمع لفصائل مقاتلة للإرهاب إلى مؤسسة عسكرية - أمنية تسعى إلى إثبات حضورها في العملية السياسية، وأفول نجم بعض التيارات والأحزاب التقليدية نتيجة «أدائها السيئ» طوال السنوات الماضية، وتبدل القناعات لدى العديد من قيادات الصف الأول، مع ما لتلك التبدلات من انعكاسات على المشهد السياسي. وحتى إجراء الانتخابات في موعدها المقرر (12 أيار المقبل)، والتي ستحدد نتائجها شخصية رئيس الوزراء المقبل، بناء على التحالفات السياسية التي ستشكل تحت قبة البرلمان، تنبئ التحالفات الانتخابية المعلنة بـ«قلق» يسود أوساط معظم القوى التي تبدو عاجزة عن اختيار حلفائها من دون «توجيه» من الخارج، الذي يظهر هو الآخر عاجزاً عن إيجاد «خطة سحرية» تنتج قوائم باستطاعته المحاربة بها



تكتسب الانتخابات المقبلة أهمية استثنائية بالنظر إلى المخاض الذي مر به العراق (أ ف ب)

الاستحقاق منفردة أو شبه منفردة، إنما مرده إلى رغبتها في الوقوف على حجمها الشعبي الحقيقي، وعدم المجازفة بتحالفات ربما تحصد أصواتاً من طريقها، طالما أن «لحدث ما بعد الانتخابات حديثاً» آخر، وأن التحالفات السياسية غير مستعجلة الآن.

في تفاصيل التشكيلات الانتخابية الوليدة، تبرز على المقلب «الشعبي» ثلاثة تحالفات رئيسية: التحالف الأول هو المسمى «تحالف النصر والإصلاح»، الذي يرأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي. يمكن الوقوف على الغاية من إشهار هذا التحالف من اسمه مباشرة: استثمار الانتصارات التي تحققت ضد «داعش» في عهد العبادي، وكذلك الحملة «الإصلاحية» التي أطلقها في آب/ أغسطس 2015، لبلوغ إنجاز انتخابي يتقدم من خلاله منافسيه، ويعتد تالياً طريقه إلى ولاية ثانية. غاية لا يبدو، إلى الآن، أن الوصول إلى شقها الانتخابي سيكون يسيراً لأسباب عدة: أولها أن المفاوضات مع تيارتي مقتدى الصدر وعمار الحكيم لم تفلح في جرهما إلى خندق العبادي الانتخابي، وبالتالي ليس لدى الرجل فرصة الاستفادة من وزنيهما. فانيهما أن محاولات رئيس الوزراء مساومة فصائل «الحشد الشعبي» للاصطفاف إلى جانبه لم تتمكن من إقناع الأخيرة بالامتناع عن إعلان «تحالف انفرادي»، وعليه فلن يتمكن العبادي من تجيبر شعبية «الحشد» لمصلحته. وثالث الأسباب المذكورة أن افتراق العبادي، انتخابياً، عن زعيم «ائتلاف دولة القانون»، الأمين العام لحزب «الدعوة»، نوري

مستوى آخر، يُلاحظ في خريطة التحالفات تشردم القوى السياسية، وافتراق حلفاء قدامى بعضهم عن بعض، وتباعد أطراف كان من المتوقع اجتماعها في قوائم موحدة. واقع يمكن تفسيره بأن الأمور لا تزال مختلطة لدى الأطراف السياسية، وبأن جنوح معظمها إلى خوض

كل من التحالفات نفسها بوجوه مغايرة لهويته. هذا الاستقطاب سينعكس، دونما شك، على سيرورة التصويت ونتائجها، من دون أن يعني ذلك استبعاد إمكانية تشكل تحالفات، يحلو للبعض تسميتها «الأغلبية السياسية» ولاخرين «الأغلبية الوطنية»، ما بعد الانتخابات. على

دعاء سويدان

ما لم تثمر جهود الساعين إلى تأجيل الانتخابات النيابية 6 أشهر على الأقل خلال الساعات المقبلة، سيكون العراقيون على موعد مع استحقاق استثنائي في الثاني عشر من شهر أيار/ مايو القادم. «استثنائية» تنبع من جملة حقائق، لعل أهمها ثلاث: أولاً أن هذه الانتخابات تلي مخاضاً عسيراً عاشته بلاد الرافدين خلال الأعوام الأربعة الماضية، أسفر عن تدلات سياسية وتحولات اجتماعية وتغيرات اقتصادية لا يمكن البتة الاستهانة بها، بل يمكن القول إنها هي التي ستعيد رسم العراق وتشكيل هويته مستقبلاً. وثانية تلك الحقائق، وهو لزوم للأولى، أن المخاض المذكور نجمت عنه ولادة قوى شعبية، سرعان ما اكتسبت قوة ونفوذاً كبيرين، حتى باتت عنصر إقلاق لغير طرف إقليمي دولي. أما الحقيقة الثالثة فهي أن التصويت البرلماني يأتي في أعقاب انتخاب رئيس أميركي جديد يضع نصب عينيه، وفق ما أنبأت به تطورات الأوضاع إلى الآن، مواجهة إيران أينما وجدت أو لاح طيفها. من هنا، تكتسب الانتخابات المقبلة أهميتها، وتستحيل أشبه ما يكون بميزان لتقدير الأحجام، ومن ثم البناء على الشيء مقتضاه.

في رأس ما توجي به قائمة التحالفات الانتخابية التي خرجت بوادرها إلى العلن خلال الساعات الماضية، أن الساحة السياسية العراقية لا تزال أسيرة لاستقطاب طائفي - قومي يحددها باتجاهات ثلاثة: سني - شيعي - كردي، على الرغم من تطعيم

هك تنكسر «الثنائية الكردية»؟

تنطوي التحالفات الانتخابية المعلنة على المقلب الكردي على إمكانية توقع مفاجآت مبنية على اتحاد القوى والأحزاب المعارضة في تحالف واحد باسم «القائمة الوطنية الكردية». هذا التحالف لا يُستبعد أن يتمكن من حصد أصوات من طريق القوى الكردية التقليدية، وحياسة حصة وازنة في برلمان 2018، بالنظر إلى عاملين:

أولهما تملل الشارع الكردي من «التحالف الكردستاني» (الذي يخوض الاستحقاق الجديد بالاسم نفسه وبالقوى عينها) وخصوصاً بعد خيبة استفتاء الانفصال في أيلول/ سبتمبر 2017، وثانيهما تدهور الأوضاع المعيشية في المناطق الكردية على نحو غير مسبوق أدى إلى انفجار تظاهرات غاضبة في الشهر الأخير من عام 2017. غضبٌ

ربما يُترجم، انتخابياً، في توجه شرائح كردية نحو قوى مغايرة لـ«الثنائية التقليدية»، تعتقد أن بإمكانها استنقاذ الأكراد مما آلوا إليه.

(الأخبار)

